السياسة المالية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي

- دراسة تحليلية للفترة (2001-2014)-

Algeria's fiscal policy and its implications for economic performance: An analytical study for the period (2001-2014)

د. سليمة طبايبة

أستاذ محاضر صنف "أ"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قالمة، الجزائر

salimatebaibia@gmail.com

د. ساسية عناني

أستاذ مساعد صنف"ب"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قالمة، الجزائر

sassia.anani@yahoo.fr

الملخص:

تعد هذه الدراسة محاولة لتقييم مدى فعالية ونجاح السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، وذلك بقياس أثرها على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي. وقد تم التوصل من خلال نتائج الدراسة إلى عدم فعالية السياسة المالية التوسعية المتبعة خلال فترة الدراسة باعتبار أن أحد أهدافها الأساسية هو تحقيق نمو خارج المحروقات لا يزال بعيد التحقيق، وهو ما تم الكشف عليه من خلال انخفاض أسعار البترول مع منتصف سنة 2014، والتي أدت بالحكومة إلى تغيير سياساتها من خلال اتباع إجراءات تقشفية لمواجهة الأزمة، والتأكيد على أهمية تعزيز تنويع الأنشطة الإقتصادية والتوجه نحو بناء قاعدة صناعية قوية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الأداء الإقتصادي، الإقتصاد الجزائري

Abstract:

This study is an attempt to assess the effectiveness and success of the monetary policy pursued by Algeria during the period (2001-2014), and by measuring their impact on economic stability indicators. It has been reached by the results of the study to the ineffectiveness of expansionary fiscal policy followed during the study period, given that one of the basic objectives is to achieve growth outside the hydrocarbon is still a long investigation, which has been detected it through a drop in oil prices, with the mid-year 2014, which led the government to change its policies through the adoption of austerity measures to cope with the crisis, and to emphasize the importance of strengthening the diversification of economic activities and orientation towards building a strong industrial base.

Key words: fiscal policy, economic performance, the Algerian economy.

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة نظرا للدور الذي تؤديه في تحقيق الأهداف التي ينشدها الإقتصاد، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي.

والجزائر مثلها مثل بقية الدول قامت بالتوسع في إستخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها وإيراداتها العامة في تحقيق الأهداف الإقتصادية للدولة، غير أن إعتماد الإقتصاد الجزائري على الموارد البترولية جعل من نمو الناتج الداخلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فخلال فترة السبعينات والثمانينات اعتمدت الجزائر سياسة المالية توسعية معتمدة على الجباية البترولية، لكن مع حدوث الأزمة النفطية سنة 1986 تزعزع الإقتصاد الوطني وظهرت الاختلالات في الإستقرار الإقتصادي، مما استدعى بالقيام بإصلاحات إقتصادية بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، وتميزت السياسة المالية خلال هذه الفترة بتقليص النفقات وزيادة التحصيل الضريبي، وانطلاقا من سنة 1999 عرفت أسعار البترول ارتفاعا ملحوظا، وهو ما سمح بإعتماد سياسة مالية توسعية تجسدت من خلال تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي (2001–2014).

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية السياسة المالية المنتهجة خلال الفترة (2001–2014)، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية السياسة المالية في تحسين الأداء التنموي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2014)؟.**

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

- **المحور الأول:** مفاهيم نظرية حول السياسة المالية؛
- **المحور الثاني:** تحليل توجهات السياسة المالية وأثرها على أداء الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2014)؛
- **المحور الثالث:** تحليل توجهات السياسة المالية بعد فترة الإنعاش الإقتصادي (2015–2016).

المحور الأول: مفاهيم نظرية حول السياسة المالية

سيتم التطرق من خلال هذا المحور إلى عرض بعض المفاهيم النظرية حول السياسة المالية من حيث تعريفها وأهم أدواتها:

أولا: تعريف السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية وتعني حافظة النقود أو الخزانة، وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز هذه المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. Hansen، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثم ركز الإقتصاديين جل إهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظرا لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة

قد تحدث آثارا متعارضة أحيانا فتشير مشكلة كيفية التوفيق بين الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية [1].

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية يتم عرض بعضها فيما يلي:

- تعرف بأنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني، وهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الإستقرار وتحقيق العدالة الإجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين [2].
- تعرف بأنها برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع [3].
- تعرف على أنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة بذلك الوسائل المالية من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الإقتصادية العامة للدولة [4].
- كما تعرف على أنها تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وذلك لضمان القيود المالية التي تفرضها المالية والامكانيات المالية المتوفرة[5].

يستخلص من خلال التعاريف السابقة تعريف شامل للسياسة المالية: "هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي ومن ثم تحقيق نمو مرتفع وذلك من خلال إستخدامها لأوعية الميزانية (النفقات العامة والإيرادات العامة والأرصدة الميزانية).

ثانيا: أدوات السياسة المالية

يتم تنفيذ السياسة المالية من خلال إستخدام الأدوات المالية، والتي تتمثل في الإنفاق العام والضرائب والقروض العامة.

فالمشاركة الفعالة والنشيطة للدولة في النشاط الإقتصادي جعلت من الانفاق العام أداة رئيسة من بين الأدوات المالية، فهو يولد أثرا مهما على الطلب الكلي والأنشطة التنموية للدولة، حيث أن إجراء تغيير مناسب في حجم وتركيبة الإنفاق الحكومي ينتج عنه أثرا مباشرا على النمو الإقتصادي. كما تمثل الضرائب أداة قوية في أيدي السلطات العامة، فهي تؤثر على التغيرات في الدخل المتاح، الاستهلاك والإستثمار، وبالتالي يمكن توجيه النشاط الإقتصادي نحو المسار المطلوب من خلال إجراء تغييرات مناسبة في معدلات وهيكل الضرائب. ومن جهة أخرى برز الاقتراض العام خلال العقود القليلة الماضية كأداة جديدة للسياسة المالية تلجا إليها الدولة بهدف تمويل العجز في ميزانيتها، وكذا محاربة الكساد الإقتصادي والبطالة.

1- السياسة الإنفاقية:

يعتبر إستخدام النفقات العامة كأداة للتأثير على الظروف والأوضاع الإقتصادية التي تتدخل الدولة بها في النشاط الإقتصادي، بحيث تقوم السلطات العمومية بحقن الإقتصاد الوطني خلال فترات الانكماش عن طريق زيادة الإنفاق العام وذلك بهدف رفع القدرة الشرائية وبالتالي الإنفاق الاستهلاكي والإستثماري، ومن ثم إنعاش الإقتصادي الوطني، وتقوم خلال فترات التضخم بتخفيض الإنفاق العام وذلك بهدف خفض القدرة الشرائية وبالتالي الإنفاق الاستهلاكي والإستثماري.

تعرف النفقات العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام [6]. تعرف أيضا على أنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجات عامة [7]. كما تعرف على أنها مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية [8].

يستخلص من خلال التعاريف السابقة أن النفقات العامة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية: الإنفاق العام عبارة عن مبلغ نقدي، يقوم به شخص عام، يحقق نفع عام.

2- السياسة الضريبية:

تعتبر الضرائب إحدى الوسائل المؤثرة والمكونة للسياسة المالية، فهي تمثل عاملا أساسيا في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الإقتصادي وتحقيق خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بما تكفله من تيار متواصل للإيرادات يمكن الحكومة من القيام بالدور المنوط بها. وتعرف الضريبة على أنها إقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبدون مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة[9].

أما السياسة الضريبية فتعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الإقتصادي والإجتماعي حسب التوجهات العامة للإقتصاد من جهة أخرى.

وتعرف أيضا على أنها مجموعة من البرامج المتكاملة التي تم تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة[10].

يستخلص مما سبق أن السياسة الضريبية تتميز بالخصائص التالية:

- مجموعة متسعة ومتكاملة ومترابطة من البرامج؛
- تعتمد السياسة الضريبية على أدوت الضريبة الفعلية والمحتملة؛
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية باعتبارها جزءا منها.

3- سياسة القرض العام:

تحتاج الدولة في الكثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة على أجه الإنفاق العام، حيث لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة (وبشكل خاص الضرائب) بتغطيتها، لذلك تلجأ الدولة في مثل هذه الأحوال إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الموارد اللازمة، وتعرف هذه العملية بالقرض العام الذي يعد وردا من موارد الدولة، وإن كان لا يتصف بالدورية والانتظام.

ويشير القرض العام أو الدين العام إلى جميع القروض التي تحصل عليها الدولة سواء من مصادر داخلية أو خارجية [(11)].كما يعرف أنه مبلغ نقدي تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية أو الدولية أو من الدول الاخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية.

المحور الثاني: تحليل توجهات السياسة المالية وأثرها على أداء الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014)

أولا: توجهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

بعد تحسن الوضعية في الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط الذي يشكل رفقة الغاز 98% من الصادرات، اتخذت الجزائر منحنى جديد في سير السياسة المالية تركز في شكل التوسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يرتكز على أهمية تدخل دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الإقتصادي، خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت ترديا كبيرا في الوضع الإقتصادي على غرار الوضع الإجتماعي.

وانعكس ذلك في تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي سنة 2001 إلى غاية 2014، وتشمل كل من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي(2010-2014).

1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004):

خصص له غلاف مالي أولي بقيمة 525 مليار دينار (حوالي7 ملايير دولار)، يستهدف إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني، ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف تشمل[(12)]:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، خلق مناصب عمل والحد من البطالة، دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ترتكز المخصصات المالية للبرنامج على خمسة محاور رئيسية تشمل: دعم الإصلاحات الإقتصادية، دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما تشجيع المؤسسات المنتجة والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، دعم التنمية المحلية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى (الري، النقل، الهياكل القاعدية وتحسين المستوى المعيشي للسكان)، كما تم الإهتمام بتنمية الموارد البشرية، وهوما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة(%)
دعم الإصلاحات الإقتصادية	45.0	8.6
دعم القطاعات المنتجة (الفلاحة والصيد البحري)	65.3	12.4
التنمية المحلية	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	210.5	40.1
الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	**525.0**	**100**

Source: Le programme de soutien a la relance économique a cour et moyen termes 2001- 2004, site internet: *consulatalgeriemontreal.com.*

يتضح من الجدول استحواذ قطاع الأشغال الكبرى على أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد من مبلغ خاص قدر ب 210.5 مليار دينار على مدى أربعة سنوات أي ما يعادل40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويدل هذا على عزم الحكومة على تدارك تأخر الحاصل في القطاع خلال السنوات السابقة. يأتي قطاع التنمية المحلية في المرتبة الثانية بنسبة 21.7%، ويدل هذا على سعي الحكومة لتحقيق سياسة التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة. وعادت المرتبة الثالثة لدعم الموارد البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية لتسيير عملية التنمية، والتي استفادت من 90.2 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 17.2%من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج. أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم يستفد سوى من 65.3 مليار دينار أي ما يعادل 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج. وفيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فقدر ب45.0 مليار دينار وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة البرامج والمشاريع الذي سبق إقرارها وتنفيذها في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، يستهدف مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الإقتصاد العالمي، ويهدف بالأساس إلى[13]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي، والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الإقتصادي والإجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو؛
- رفع معدلات النمو الإقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

قدرت الإعتمادات المالية المخصصة للبرنامج ب 4202.7 مليار دينار، ويبرز الجدول الموالي توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).

الجدول رقم (2): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة(%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.4
تطوير المنشات الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8,0
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.9
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50.0	1.2
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، من الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz

يتضح من الجدول أن قطاع التنمية البشرية والإجتماعية الذي يهدف تحسين ظروف معيشة السكان استحوذ على أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد من مبلغ يقدر ب1908.5 مليار دينار ما يمثل 45.4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات (قطاع السكن، التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة العمومية، الشباب والرياضة). يليه قطاع الأشغال العمومية والمنشات الأساسية بمبلغ يقدر ب1703.1 مليار دينار ما يمثل 40.5% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وهوما يعكس الإهتمام الذي توليه الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية لدورها الهام في تشجيع الإستثمار. وتتوالى باقي القطاعات وتشمل قطاعات دعم التنمية الإقتصادية، قطاع الخدمة العمومية، ثم قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسب تقدر ب 8.0%، 4.9% ، 1.2% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

كما تجدر الإشارة إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو تضمن برنامجين إضافيين هما البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب، والبرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا.

أ- البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب:

تم إعداد هذا البرنامج من قبل الحكومة في سبتمبر 2005 يمتد تنفيذه خلال الفترة 2006-2009، وهو برنامج موجه إلى تحسين ظروف حياة المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى إلى ترقية أسباب تنمية إقتصادية مستدامة في هذا الجزء من التراب الوطني. إن البرنامج يعني الولايات العشرة التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي، تندوف، وغرداية. رصد للبرنامج مخصص مالي يفوق 377 مليار دينار، مقسمة كما يلي[14]:

- **أزيد من 296 مليار دينار لتحسين ظروف حياة السكان من بينها:**

- أزيد من 110 مليار دينار لإنجاز 60 ألف مسكن إضافي؛
- أزيد من 20 مليار دينار لربط البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء؛
- أزيد من 80 مليار دينار للموارد المائية؛
- أزيد من 7 ملايير دينار للتعليم العالي؛
- قرابة 12 مليار دينار للتربية الوطنية؛
- أزيد من 3 مليار دينار للتكوين المهني؛
- أزيد من 15 مليار دينار للرعاية الصحية؛
- قرابة 6 ملايير دينار لقطاع الشبيبة والرياضة؛
- قرابة 19 مليار دينار برسم البرامج البلدية للتنمية؛
- أزيد من 9 ملايير دينار برسم تعزيز منظومات ترقية التشغيل؛
- قرابة 3 ملايير دينار لقطاع الثقافة؛
- 2.5 مليار دينار لحماية البيئة.

- **قرابة 74 مليار دينار للتنمية الإقتصادية من بينها:**

- أزيد من 47 مليار دينار لتطوير وتعزيز شبكة الطرقات؛
- أزيد من 2 مليار دينار لقطاع النقل؛
- أزيد من 17 مليار دينار لقطاع الفلاحة؛
- أزيد من 2 مليار دينار لتنمية المناطق الصناعية والأنشطة؛
- أزيد من مليار دينار لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والسياحة؛
- 3 ملايير دينار لتخفيض نسب فوائد القروض الموجهة للإستثمار في المؤسسات الصغيرة والفلاحة.

- **قرابة 20 مليار دينار موجهة لتحسين وسائل الإدارة وخصوصا العدالة ومصالح الرقابة.**

ب- البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا:

أعلن عنه في سبتمبر 2005 بمخصص إجمالي قدره 620 مليار دينار، يتكون مما يلي [15]:

- **288.5 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة السكان، من بينها:**

- 73.8 مليار دينار موجهة لقطاع السكن؛
- 36.4 مليار دينار موجهة لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي؛
- 20.2 مليار دينار لقطاع الصحة؛
- 43.2 مليار دينار لتزويد الساكنة بالمياه؛
- 57 مليار دينار لتوصيل الغاز والكهرباء إلى البيوت؛
- 14.7 مليار دينار للشبيبة والرياضة والثقافة؛
- 43.2 مليار دينار للتشغيل والتضامن الوطني.

- **233 مليار دينار لترقية التنمية الإقتصادية، من بينها:**

– 50 مليار دينار لتنمية الري الفلاحي؛
– 137 مليار دينار لتنمية الهياكل القاعدية للنقل بما فيها السكك الحديدية والطرق؛
– 39.3 مليار دينار لتنمية الفلاحة والغابات؛
– 6.7 مليار دينار لتنمية الصناعة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والسياحة.

- **18 مليار دينار لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11,3 مليار دينار لقطاع العدالة.**
- **36.8 مليار دينار للمشاريع البلدية للتنمية.**
- **29 مليار دينار لانطلاق ورشة إنجاز مدينة بوغزول الجديدة.**

3- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة اعمار الإقتصاد الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي سنة 2001، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو سنة 2005. جاء البرنامج بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار حوالي (286 مليار دولار)، ويشتمل البرنامج على شقين أساسيين هما:

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار ما يعادل 130 مليار دولار.

– وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار (أي ما يعادل 156 مليار دولار).

يخصص البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية، حيث قدرت حصة تنمية الموارد البشرية بأكثر من 40% من إجمالي المبلغ المخصص، وعلاوة على ذلك يخصص البرنامج أكثر من 1.500 مليار دينار لدعم تنمية الإقتصاد الوطني من خلال التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، ومواصلة تطوير البنى التحتية وفك العزلة، كما خصص البرنامج للإستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، بالإضافة إلى تحديث أجهزة الدولة[16]. وقد تم إدراج مجموعة من الأهداف لهذا البرنامج تتمثل في[17]:

– التكفل بالتنمية المستدامة للبلاد، والاستجابة لتطلعات الأفراد؛
– فك العزلة وتحسين أمن الطرقات؛
– دعم المكانة الجيو إستراتيجية للجزائر؛
– تثمين الثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد؛
– المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري؛
– تطوير الوسائل الوطنية في مجال الإنجاز والدراسات؛
– تطوير النشاطات التجارية والإسهام في دفع مستوى النمو الإقتصادي؛
– المساهمة في خلق مناصب الشغل حيث يتوقع توفير 900.000 منصب شغل؛
– المساهمة في تهيئة الإقليم بصفة عقلانية، متوازنة، عادلة وإجتماعية وإقتصادية مستقبلية.

المحور الثالث: إنعكاس السياسة المالية على أداء الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014)

نحاول من خلال هذا المحور تقييم مدى إنعكاس توجهات السياسة المالية للجزائر على أهم مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي خلال الفترة المحددة، وذلك بتقسيم مؤشرات الإستقرار الإقتصادي إلى مؤشرات الإستقرار الداخلي (النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم) والإستقرار الخارجي (ميزان المدفوعات).

1- تحليل تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014):

يتمثل الهدف الأساسي من سياسة الإنعاش الإقتصادي في الاتجاه نحو حفز معدلات النمو الإقتصادي من خلال رفع الإنفاق العمومي، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية وآلية تأثيرها على النمو الإقتصادي كما يلي: أن رفع الإنفاق الحكومي الإستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع مستوى النمو الإقتصادي، ويتطلب توضيح أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي عرض تفصيلي لمسايرة مستوى النمو الإقتصادي لتطورات الناتج المحلي الإجمالي، حيث تركز أغلب الدراسات على أن النمو الإقتصادي هو الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرى. يمكن توضيح العلاقة بين تطور الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (3): تطور الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)

السنوات	الإنفاق الحكومي (مليار دينار)	نمو الإنفاق الحكومي (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	النمو الإقتصادي (%)
2001	0.1 321	12.13	1.4 227	2.51	2.6
2002	550.6 1	17.38	8.4 522	7.00	4.7
2003	2.1 690	9.00	3.5 252	16.13	6.8
2004	891.8 1	11.93	1.6 149	17.07	5.2
2005	052.0 2	8.47	1.7 561	22.98	5.1
2006	435.0 2	18.66	61.8 501	12.42	2.0
2007	108.5 3	27.66	9.9 352	10.01	3.0
2008	191.0 4	34.82	70.11 043	18.08	2.4
2009	246.3 4	1.32	00.9 968	9.74-	2.4
2010	466.9 4	5.19	6.11 991	20.30	3.3
2011	5 853.6	31.04	8.14 519	21.08	2.4
2012	1.0587	20.58	16 208 .7	9.11	3.3
2013	6 092 .1	-13.69	16 643 .8	2.68	2.8
2014	2.6 980	14.58	.117 205	3.37	3.8

Source: La Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport des années 200 3-2014, site internet: http://www.bank-of-algeria.dz.
- Office nationale des statistiques, les compte économiques de 2000 à 2013, site internet: http:// www. ons.dz
- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، 2012، ص 158.

تتضح من الجدول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهمت في تحقيق متوسط نمو إقتصادي قدر ب 3.6%، إذ ساهم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2004) في تحقيق معدل متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدر ب 10.68% ومتوسط معدل نمو إقتصادي قدر ب 4.8%، فمنذ بداية سنة 2001 عرف معدل النمو الإقتصادي تطورا ملحوظا حيث انتقل من 2.6% سنة 2001 إلى 6.8% سنة 2003 وهو أكبر معدل وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما يبرز حجم الازدهار الإقتصادي الذي تولد عن برنامج الإنعاش الإقتصادي.

في حين ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو في تحقيق متوسط معدل نمو إقتصادي قدر ب2.9%، وهو ما يؤكد استمرار تحسن النشاط الإقتصادي في الجزائر مع تزايد الإنفاق العام، كما ساهم برنامج التنمية الخماسي في تحقيق متوسط معدل نمو إقتصادي قدر ب 3.1% خلال الفترة.

إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتباطه بمستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع القطاعات المنتجة كقطاعي الفلاحة والصناعة، وهوما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2014)

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات: نسبة المساهمة في الناتج	33.9	32.5	44.0	46.0	53.2	46.3	44.3	33.4	36.1	34.5	36.2	34.3	29.9	27.0
معدل النمو الحقيقي	1.6 -	3.7	8.4	3.3	5.8	3.2-	0.9 -	2.3 -	6.0 -	2.6 -	3.2 -	3.4-	5.5-	0.6-
الخدمات: نسبة المساهمة في الناتج	33.6	33.8	46.3	47.1	35.2	27.9	22.3	19.9	24.8	21.9	20.6	20.1	23.1	24.3
معدل النمو الحقيقي	2.0	3.0	4.3	7.7	5.6	5.0	6.8	7.8	8.8	6.9	6.1	6.4	7.8	8.9
الفلاحة: نسبة المساهمة في الناتج	9.7	9.2	11.7	11.1	19.4	14.2	7.6	6.6	9.3	8.4	8.2	9.0	9.3	10.3
معدل النمو الحقيقي	13.2	1.3 -	17.0	3.1	1.9	4.9	5.0	5.3 -	20.0	6.0	10.5	7.2	8.8	5.7

البناء والأشغال العمومية: نسبة المساهمة في الناتج معدل النمو الحقيقي	8.42 2.8	9.02 8.2	18.7 5.5	18.6 8.0	6.2 7.1	8.2 11.6	8.7 9.8	9.6 9.8	11.1 8.7	10.4 6.6	5.2 3.0	9.3 8.2	9.8 6.6	10.4 6.8
الصناعة: نسبة المساهمة في الناتج معدل النمو الحقيقي	7.3 3.0	7.2 2.9	6.6 1.8	7.3 2.6	6.2 2.5	9.4 2.8	4.7 0.8	4.3 4.4	5.3 5.0	5.0 0.9	4.3 2.2	5.1 1.2	6.7 4.1	6.3 3.9
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	**2.6**	**4.7**	**6.8**	**5.2**	**5.1**	**2.0**	**3.0**	**2.4**	**2.4**	**3.3**	**2.4**	**3.3**	**2.8**	**3.8**

Source: la Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport des années 2003-2014, site internet: http://www.bank-of-algeria.dz.

- International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 09/111 , 2007,site internet: ,*www.imf.org/external/country/dza*.

وفقا للجدول يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة والمؤثرة في معدل النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة كما يلي:

أ- قطاع المحروقات:

قدرت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 37.97% في المتوسط، ما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الأساسي لتمويل الإقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الإقتصادي، حيث تبين معطيات الجدول أن انخفاض معدل نمو القطاع خلال سنوات (2006-2014) أدى إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي في نفس الفترة مقارنة مع الفترة السابقة (2002-2005) التي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات، ما يعني أن ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر يرجع بالدرجة الأولى إلى قطاع المحروقات.

ب- قطاع الخدمات:

يؤدي هذا القطاع دورا كبيرا في النمو الإقتصادي، إذ تمكن من تحقيق نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرت ب 28.64% كمتوسط خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى ما جاءت به برامج الإنعاش الإقتصادي من تشجيع لقطاع الخدمات وبخاصة قطاع النقل وقطاع الاتصالات.

ج- قطاع الفلاحة:

إن تأثير القطاع الفلاحي في معدل النمو الإقتصادي يبقى ضعيفا إذا ما قورن بقطاعي المحروقات والخدمات، إذ لم تتعدى نسبة مساهمته في الناتج المحلي 10.28 % في المتوسط، وتبقى النتائج المحققة دون الأهداف المرجوة من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمتمثلة في تحقيق نمو سنوي نسبته 10%، كما أن هذا القطاع يتميز بتأثره بالظروف المناخية ففي سنة 2008 سجل القطاع نسبة نمو سالبة قدرت ب -5.3% نتيجة ظاهرة الجفاف التي عرفتها الجزائر لترتفع في السنوات اللاحقة نتيجة تحسن الظروف المناخية.

د- قطاع البناء والأشغال العمومية:

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من أهم القطاعات التي استفادت بشكل كبير من برامج الإنعاش الإقتصادي، حيث ساهمت المشاريع المدرجة للنهوض بهذا القطاع في تحقيق متوسط مساهمة في الناتج المحلي تقدر ب 10.26%، ومعدل نمو متوسط يقدر ب 9.22%، وذلك نتيجة لتزايد حجم الإنفاق العام الموجه إلى هذا القطاع في شكل برامج بناء السكنات والمنشآت القاعدية الإقتصادية والإجتماعية وبرامج بيع وكراء السكنات التابعة إلى الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره(AADL) التي سمحت بتسجيل نمو للقطاع لسنة 2002 قدر ب 8.2%.

هـ- قطاع الصناعة:

تميز القطاع الصناعي بنوع من الركود خلال فترة الإنعاش الإقتصادي، حيث سجل نسبة نمو متدنية قدرت ب 6.12% كمتوسط خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع برامج الإنعاش الإقتصادي، ويرجع ذلك إلى عجز الجانب الإستثماري خاصة من ناحية التمويل والعقار والإجراءات الإدارية المعقدة، مما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي وبالتالي ضعف أداء المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، وانعكس ذلك على عدم قدرتها على مواجهة المنافسة سواء في السوق الدولية وحتى في السوق المحلية والدليل على ذلك غزو المنتجات الصينية والتركية للسوق الوطنية.

2- تحليل تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2001-2014):

شهدت معدلات البطالة خلال فترة الإنعاش الإقتصادي قفزة كبيرة قدرت في حدود 17% ما بين سنة 2001 و2014 نتيجة إستفادة معظم القطاعات الإقتصادية من هذا البرنامج، وذلك كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): تطور الإنفاق الحكومي ومعدلات التشغيل والبطالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإنفاق الحكومي (مليار دينار)	321,0 1	550,6 1	1 690,2	891.8 1	052.0 2	435.0 2	108.5 3
معدل التشغيل (%)	20.12	–	21.2	37.7	34.7	37.2	35.3
معدل البطالة (%)	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الإنفاق الحكومي (مليار دينار)	191.0 4	246.3 4	466.9 4	5 853.6	7 169.9	6 092 .1	2.6 980
معدل التشغيل (%)	37.0	37.2	37.6	36.0	37.4	39.0	36.4
معدل البطالة (%)	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6

Source: la Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport des années 2003-2014, site internet: http://www.bank-of-algeria.dz.
- Office nationale des statistiques, enquête emploi auprès des ménages 2000-2014, site internet: http://www.ons.dz.

تبين معطيات الجدول ارتباط تطور الإنفاق الحكومي بتطور معدلات التشغيل في الجزائر، حيث أن ارتفاع الإنفاق الحكومي من 1321.0 مليار دينار سنة 2001 إلى 6980.2 مليار دينار سنة 2014 ترتب عليه ارتفاع معدلات التشغيل من 20.12% سنة 2001 إلى 36.4% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2014 وانخفاض معدلات البطالة خلال هذه الفترة من 27.3% سنة 2001 لتستقر في حدود 10.6% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2014. كما يمكن الإشارة إلى أن سنة 2004 سجلت أكبر انخفاض في معدل البطالة من 23.7% سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004، أي أن معدل البطالة فقد ستة نقاط خلال سنة واحدة وذلك راجع حسب المصادر الحكومية إلى تطبيق عقود ما قبل التشغيل خلال هذه السنة.

وبشكل عام يمكن القول أن الإعتماد على سياسة الإنفاق التوسعية لنشيط سوق التشغيل في الجزائر قد حقق نجاحا نسبيا، وذلك من خلال التراجع في معدلات البطالة التي استقرت في حدود 10.6% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2014. وبالتالي يمكن القول أنه بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية كأداة لمحاربة البطالة، غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا هي نوعية الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية والمعتمدة أساسا على عائدات الجباية البترولية، حيث يجب التخلص من هذه التبعية لضمان استمرار التمويل للمشاريع، إذ أن نضوب هذه الثروة أو حدوث تراجع أسعار النفط سيؤدي إلى توقف اضطراري عن الإنفاق وبالتالي العودة إلى ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر.

وسيتم توضيح تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الإقتصادية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الإقتصادية (2001-2014)

الوحدة: مليون عامل

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع الفلاحة نسبة التشغيل	1312 21.07	1438 26.33	1412 21.13	1617 20.74	1380 17.16	1609 18.15	1170 13.62	1252 13.69	1242 13.11	1136 11.67	1034 10.77	912 8.97	1141 10.58	899 8.78
الصناعة نسبة التشغيل	861 13.82	504 9.23	804 12.03	1060 13.60	1058 13.16	1263 14.24	1027 11.95	1141 12.48	1194 12.61	1337 13.73	1367 14.24	1335 13.13	1407 13.04	1290 12.60
البناء والأشغال نسبة التشغيل	650 10.44	860 15.74	799 11.96	967 12.40	1212 15.07	1257 14.18	1523 17.73	1575 17.22	1718 18.14	1886 19.37	1595 16.62	1663 16.35	1791 16.60	1826 17.83
الخدمات نسبة التشغيل	3405 54.67	2660 48.70	3667 54.88	4152 53.26	4392 54.61	4737 53.43	4871 56.70	5178 56.41	5318 46.14	5377 55.23	5603 58.37	6260 61.55	6449 59.78	6224 60.79
المجموع	6228	5462	6682	7796	8042	8866	8591	9146	9472	9735	9599	10170	10788	10239

Source: Office nationale des statistiques, enquête emploi auprès des ménages 2000-2014, site internet: http://www.ons.dz.

يتضح من خلال الجدول أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى من حيث توظيف اليد العاملة في الجزائر إذ يستحوذ على أكثر من نصف الطبقة المشتغلة، حيث انتقل عدد العمال بالقطاع من 3405 مليون عامل سنة 2001 إلى 6224 مليون عامل خلال الثلاثي الثالث من سنة 2014 بنسبة مساهمة تقدر ب 54.54% كمتوسط خلال فترة الدراسة. يأتي في المرتبة الثانية قطاع الفلاحة بنسبة مساهمة تقدر ب 15.42% في المتوسط. وفي المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة تقدر ب 15.69% في المتوسط، ويرجع ذلك إلى إهتمام الجزائر بقطاع البني التحتية منذ سنة 2000 ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع على مدى العشرية المقبلة خاصة في ظل تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية. أما قطاع الصناعة فيعد القطاع الوحيد الذي سجل نسبة مساهمة ضعيفة إذ لم تتعدى نسبة مساهمته 12.85% في المتوسط، إذ أن هذه النتائج تؤكد أن القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برامج الإنعاش الإقتصادي بالنظر إلى الأزمة التي يعاني منها خصوصا القطاع الصناعي العمومي.

يمكن القول من خلال ما سبق أن مناصب الشغل في الجزائر تبقى مؤقتة بالنظر إلى تطور حجم الإجراء المؤقتين من خلال الآليات المتخذة من طرف الدولة والموجهة إلى تشغيل الشباب عبر عقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج المهني.

3- تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014):

شهدت معدلات التضخم في الجزائر مع بداية التسعينات من القرن الماضي ارتفاعا كبيرا حيث وصلت إلى 31.7% كأقصى حد سنة 1992، ثم عرفت تراجعا كبيرا إلى أن بلغت 5.0% سنة 1998 لتستمر في الانخفاض إلى 2.6% سنة 1999، ووصل الانخفاض إلى معدل قياسي بلغ 0.3% سنة 2000[18]، وتفسير أسباب الانخفاض يمكن إرجاعها إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار، والتحكم في الإصدار النقدي مما أدى إلى تراجع معدل التضخم. إلا أنه في السنوات الأخيرة عاد معدل التضخم إلى الارتفاع ويمكن تفسير ذلك إلى نمو الكتلة النقدية بسبب سياسة الإنفاق العام من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي. ويمكن تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (7): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.8	3.2	2.9

Source: Office nationale des statistiques, L'Algérie en quelque chiffres, résultants 1993-2005.
- office nationale des statistiques, Collections Statistiques, indice des prix a la consommation, évolution 2001-2014, site internet: http://www.ons.dz.

يتضح من الجدول أن التوسع في الإنفاق العام منذ سنة 2001 أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، ويعد الإنفاق الاستهلاكي أحد أهم مكونات الإنفاق الكلي ويشكل قطاع الإجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، حيث أن طلبهم المحدد بواسطة الأجور التي يتقاضونها يؤثر بشكل كبير على المستوى العام للطلب الكلي، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار. حيث أن نمو كتلة الأجور يسير في نفس اتجاه معدل نمو التضخم، فإذا رجعنا إلى الفترة ما بين سنتي 2010 و2011 نلاحظ أن نمو كتلة الأجور من 7.4% إلى 9.1% أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من3.9% إلى 4.5%، ليصل إلى أعلى معدل سنة 2012 قدر ب 8.8%. حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يضر بالإقتصاد نظرا لضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وهذا من شأنه أن يجعل العرض الكلي لا يستجيب لزيادة الطلب الكلي، الأمر الذي يترتب عليه تضخم الإقتصاد.

4- تحليل تطور مؤشرات الإستقرار الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014):

إن مفهوم الإستقرار أو التوازن الخارجي يقصد به التوازن في ميزان المدفوعات، وللحكم على مدى تحقيق سياسة الإنعاش الإقتصادي للتوازن الخارجي، يجب تحليل التطور في رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (8): تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الحساب الجاري	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.54
رصيد ميزان المدفوعات	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
الصادرات من المحروقات	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
رصيد الحساب الجاري	34.40	0.40	12.14	17.76	12.41	0.99	9.43-
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.85	15.32	20.14	12.06	0.13	5.88-
الصادرات من المحروقات	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.33	58.36

Source: - Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, rapport des années 2005 - 2014, site internet: http://www.bank-of-algeria.dz.

يتضح من الجدول أن ميزان المدفوعات خلال الفترة (2001-2013) سجل فوائض مهمة، حيث وصل الفائض إلى36.99 مليار دولار كأعلى حد سنة 2008، وهذا راجع إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ويوضح الجدول التطور الايجابي لصادرات المحروقات مما انعكس بصورة كبيرة على رصيد الحساب الجاري. والملاحظ للنتائج المحققة يحكم بايجابية آثار برامج الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي والعمالة وما تولد عنها من زيادة في الطلب الكلي الذي لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي، بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج، ويظهر جليا من خلال تزايد قيمة الواردات، حيث ارتفعت من 9.48 مليار دولار سنة 2001 إلى 17.95 مليار دولار سنة 2004، وتزايدت خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو من 19.86 مليار دينار سنة 2005 إلى 37.40 مليار دولار سنة 2009، كما تزايدت خلال فترة تنفيذ برنامج التنمية الخماسي من 38.88 مليار دولار سنة 2010 إلى 59.67 مليار دولار سنة 2014 [(19)]، أي تزايد الواردات بنسبة 529.64%خلال الفترة (2001-2014)، وهوما يعني أن نسبة كبيرة من الطلب الكلي المتولد خلال البرامج الثلاث قد تم تلبيتها من القطاع الخارجي عن طريق الواردات ولم يتم تلبيتها من الجهاز الإنتاج المحلي وهوما يعني ضياع العديد من فرص الإنتاج والمداخيل والتوظيف.

المحور الثالث: تحليل توجهات السياسة المالية بعد فترة الانعاش الإقتصادي (2015-2016)

يتضح من خلال مرحلة الإنعاش الإقتصادي إعتماد الجزائر على سياسة مالية توسعية، وقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، ولم تنجح الحكومات المتعاقبة في كسر إعتماد الإقتصاد المفرط على السوق العالمية للنفط والغاز، ولذلك لا يزال قطاع الطاقة يشكل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وثلثي إيرادات الحكومة، ونحو 97% من الصادرات.

كما تم تسجيل استحواذ للإستثمارات العمومية على النشاط الإقتصادي، حيث أن الناتج المحلي الخام مبني على هذا النوع من الإستثمارات وليس الإستثمارات المنتجة، وقد أوضحت الإحصاءات أن الناتج الخام ارتفع بنسب موجبة خلال تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي، إلا أن الملاحظ ليس سوى نموا هشا لارتباطه بقطاع المحروقات الذي يستحوذ على حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وقد فرض التراجع الحاد للأسعار العالمية للنفط بأكثر من نصف قيمته منذ منتصف سنة 2014 ضغوطا قوية على الإقتصاد، وهو ما دفع الحكومة إلى تبني مسارين رئيسيين:

- إجراءات تقشفية:

تتمثل في اتخاذ إجراءات تقشفية عبر كبح جماح الإنفاق الحكومي من خلال تجميد التوظيف في القطاع العام وتفعيل الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، تأجيل المشاريع الكبرى غير العاجلة، إلغاء عدد من مشاريع البنية التحتية، وتقليص الواردات بقرارات إدارية مع فرض رخص الاستيراد على السيارات والإسمنت، مع مضاعفة التدابير الرامية إلى إدماج النشاط غير الرسمي داخل النشاط الرسمي لاسترجاع أموال الناشطين في السوق الموازية والتي تبلغ ما يقارب 3.700 منها 700 إلى 1.000 مليار تمثل فائضا ثم إدماجها في القنوات البنكية بهدف استغلالها في الإقتصاد الوطني. وفي هذا الخصوص تشير الاحصائيات إلى تقدير ميزانية سنة 2016 بقيمة 7984.2 مليار دينار بانخفاض قدر ب8.8% مقارنة مع سنة 2015، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير ب 3.3%، والتجهيز ب 16% [(20)].

بالإضافة إلى تقدم الحكومة على توسيع قاعدة الوعاء الضريبي لتعويض خسائر تراجع أسعار النفط، حيث أقرت تدابير جبائية جديدة تساهم في ارتفاع أسعار بعض المنتجات منها السيارات والوقود وأجهزة الإعلام الآلي، من خلال رفع سعر المازوت والخدمات بالنسبة لأسعار أجهزة الإعلام الآلي، فضلا عن تسقيف استهلاك الطاقة للأسر وزيادة أسعار الهاتف النقال، وتسديد تذكرة أعلى في قسيمة السيارات.

-التنويع الإقتصادي:

أكد الخطاب السياسي على أهمية تعزيز تنويع الأنشطة الإقتصادية والتوجه نحو بناء قاعدة صناعية قوية دون الإعلان تفصيلا عن طبيعة القطاعات المستهدفة في عملية التحول، على أن يتزامن ذلك مع تعديل البنية التشريعية والتنظيمية لتشجيع القطاع الخاص الذي واجه حالة من الجمود في السنوات الماضية.

ورغم أهمية هذين المسارين في تقليص حدة تداعيات هبوط أسعار النفط، إلا أن نجاحهما يرتبط بكيفية تعامل الحكومة مع التوترات الإجتماعية التي ربما تتصاعد جراء تراجع دورها في توفير الوظائف والخدمات الإجتماعية في حالة استمرار الأزمة، بشكل سوف يساهم في انخفاض المستوى المعيشي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، في ظل صعوبة الإعتماد على القطاع الخاص بسبب حالة الجمود التي يعاني منها منذ عقود.

كما أن تبني سياسة التنويع الإقتصادي يواجه صعوبات عديدة أهمها ضعف القدرات التنافسية للإقتصاد، وتنامي القيود المفروضة على حرية التجارة والإستثمار وعدم ملائمة بيئة الأعمال، وخلال العقود الماضية لم تحاول الحكومات المتعاقبة علاج التدابير الخاصة بتقييد تراخيص الاستيراد والتصدير أو قيود الملكية للإستثمارات الأجنبية التي تشترط ملكية الجزائريين لنحو 51% من المشاريع الأجنبية، وهو ما يفسر أسباب حصول الجزائر على مركز متأخر في مؤشرات البنك الدولي في مجال سهولة ممارسة الأعمال لعام 2016، حيث جاءت في الترتيب 163 عالميا من أصل 189 دولة [(21)]. فضلا عن ذلك، فقد ارتبطت المشكلات الإقتصادية التي تعاني منها الجزائر بضعف بناها التحتية والجوانب المؤسسية إلى جانب عدم تطور

نظامها المالي، وهو ما أفضى في النهاية إلى حلولها في المركز 82 عالميا من أصل 144 دولة في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لعام 2016/2015[22].

خاتمة:

بعد تحليل النتائج المحققة من تطبيق السياسة المالية التوسعية خلال فترة الدراسة، نستنتج أن أثر هذه السياسة على أداء الإقتصاد الجزائري لم تكن قوية بالدرجة المتوقعة، إذ يبقى قطاع المحروقات أحد المكونات الأساسية لسياسة الإنفاق في الجزائر وهو ما يضع الجزائر في مأزق التأثر سريعا لأية اهتزازات في الأسواق الدولية، يقابله الغياب الشبه التام للجهاز الإنتاجي المحلي مما يعزز من تزايد الاستيراد مستقبلا ليبلغ مستويات قصوى قد يصعب تحملها مستقبلا، وذلك مع تآكل احتياطي الصرف والخسائر التي تتحملها الخزينة العمومية.

فهذه النتائج المتواضعة نسبيا مقارنة مع حجم الموارد الموظفة، تمكن القول أن السياسة التوسعية المتبعة تواجه مشكلة نقص الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة من انتهاج هذه السياسة هو تحقيق نمو خارج المحروقات، يسمح بتنويع مصادر تمويل الإقتصاد وفك التبعية المفرطة للخارج المتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائداتها، لا يزال بعيد التحقيق. والسبب في تقديرنا هو غياب إستراتيجية إقتصادية واضحة تعمل على معالجة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني وتعبئة كل قدراته وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة ليكون أكثر فعالية وتنافسية.

وانخفاض أسعار البترول مع منتصف سنة 2014 خير دليل على ارتباط الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، الأمر الذي استدعى الحكومة إلى اتخاذ تدابير عدة من أجل تخفيض الإنفاق الحكومي، كما أكد الخطاب السياسي على أهمية تعزيز تنويع الأنشطة الإقتصادية والتوجه نحو بناء قاعدة صناعية.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يتم تقديم جملة من الاقتراحات التي يمكن من خلالها للسياسة المالية أن تؤدي دورا هاما في تحسين أداء الإقتصاد الجزائري، وذلك من خلال:

- تحقيق الادارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح بتخفيض التعرض لتقلبات الأسعار؛
- ترشيد الإنفاق العام غير الضروري وتجنب العجز في الموازنة العامة؛
- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية؛
- الإهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي؛
- إعتماد أدوات تمويلية جديدة تكرس عدم الإهتمام الكلي على الايرادات البترولية بنسبة كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات الخاصة في أسعار البترول؛

- العمل على تنويع مصادر التمويل عن طريق توجيه النفقات نحو القطاعات المنتجة للثروة كالقطاع الفلاحي والصناعي مع تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها نواة الجهاز الإنتاجي المحلي؛
- تشجيع الإستثمارات الأجنبية في قطاعات الإقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الأجنبية والإستفادة من التكنولوجيا المتطورة.

الهوامش والمراجع

[1]– دراوسي مسعود، ***السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي: حالة الجزائر 1990–2004***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 48.

[2]– بن دعاس جمال، ***التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية –دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2010، ص 11.

[3]– قادري محمد، ***السياسة المالية وانعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة قياسية لحالة الجزائر(1980–2013)***–، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015، ص 14.

[4]– هيفاء غدير غدير، ***السياسة النقدية والمالية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري***، وزارة الثقافة الهيئة العامة للكتاب، دمشق، 2010، ص 11.

[5]– دراز حامد عبد المجيد، وأبو دوح محمد عمر، ***مبادئ المالية العامة***، الإسكندرية، 2006، ص 102.

[6]– كردودي صبرينة، ***ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2014، ص4.

[7]– بوخدخد كريم، ***أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص 30.

[8]– بن عزة محمد، ***ترشيد سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي باتباع منهج الانضباط بالأهداف***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010، ص 13.

[9]– طارق الحاج، مرجع سابق، ص 47.

[10]– قادري محمد، مرجع سابق، 37.

[11]– معط الله امال، ***آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970–2012)***–، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015، ص 43.

[12]– بودخدخ كريم، سلامنة محمد، ***أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001–2009***، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، مي 15 و16 نوفمبر 2011، ص9.

[13]– بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص202.

[14]– رئاسة الجمهورية الجزائرية، بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم السبت 14 يناير 2006، www.el-mouradia.dz

[15]– نفس المرجع السابق.

[16]– رئاسة الجمهورية الجزائرية، بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم السبت 24 ماي 2010، www.el-mouradia.dz

[17]– محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، ***السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية لفترة 1999–2009***، المجلد 19، العدد12، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العراق، 2012، ص325.

[18]– ***Evolution annuelle de l'indice général des prix a la consommation de la ville d'Alger de 1969 a 2012***,www.ons.dz.

[19] –***Banque d' Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie***, *rapport des années 2004–2014, http://www.bank-of-algeria.dz.*

[20]– صواليلي حفيظ، ***قانون مالية سنة 2016، بداية سنوات العجاف***، جريدة الفجر، 23 أكتوبر 2015، تاريخ الإطلاع 13 فيفري 2016.

[21]- ***Doing business 2016***, *13th edition, World Bank group, Washington, p 184.*

[22] - *Klaus Schwab, Xavier Sala-i-Martín,* ***The Global Competitiveness Report****, World Economic Forum, Switzerland, p 9.*